عاما كالسواد بالنسبة الى الانسان او خاصا كالتعجب بالنسبة اليه او تكون جنسا كالجسم او نوعا كالحيوان مثلا
بالنسبة الى الانسان والفرس والغنم واذا عرفت هذا فنقول ان الجوهر القابل للابعاد الثلاثة المعبر
عنه بالاتصال الحقيقي والصورة الجسمية امر كلي موجود في الخارج بالضرورة والبرهان فلا بد ان يكون لها افراد
حقيقية فلا يخلو اما جنسا او فصلا او عرضا لها بل لا بد ان يكون نوعا بالنسبة اليها والا لكان تخصصها الجسمية بالنظر
الى انواع اخرى تحصلها منها ومن الطبائع الجنسية الخاصة في الصور النوعية المغايرة عنها بالمفهوم في بعض
ملاحظات العقل وبسبب هذا يستنبط السبب ربما قطعيا على اثبات نوعية الصورة الجسمية تحت
يندفع منوع المخاصمين والمناظرين ويتحقق ما ادعاه الشيخ الرئيس على نمط وثيق واقول وبهذا البيان ان
نوعية الاتصال الكلي هذا لا ينفي المطلوب فانه يرد عليه ان القابل للابعاد كل واحد منهما يجوز ان يكون نوعا يتفرد
النوع منحصر فيه فالافراد كلها متخالفة بالانواع فيلحقها الاحتياج والحلول في بعض منها دون بعض فلم
المطلوب بالبرهان بل لا بد ان يدعي الضرورة في المطلوب على طريق الذي ذكره الشارح بقوله اقول بهيمنتها على المتيقن
دون المتفق **قوله** فالاولى في جوابه ان يقال لا نظير لها فاذا اراد المجيب ان اراد ان الامتداد من حيث كونه
متصلا فالا فلا احتمال لنقيض الحكم امرا نوعيا فيثبت المطلوب على طريق فقصد لا يتأتى فيهما فيمنع ذلك وان
اراد انه لا حاجة لبيان الى اثبات النوعية بل لما ثبتت اصل المطلوب وصار اخص من البيان الذي كما فصل فلا
يندفع به السؤال المورد ههنا على تقرير الشيخ من اثبات نوعية الامتداد واحضاره الذي لا الا مادة فافهم
قوله والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة الخ تقرير النقض ان الوجود معنى مصدري اعتباري وافراده حصصه
وكل ما بالنسبة الى حصصها نوع فالوجود طبيعة واحدة نوعية مع انه يقتضي التجرد عن المحل والمادة في بعض الافراد
ويقتضي الاقتران في آخر منها فالبيان المذكور ههنا لاثبات عموم المادة في الاجسام كلها منقوض به مثل تقرير
النقض بان بعض الحكماء من المتأخرين يقولون بان الوجود معنى واحد موجود في الخارج في الواجب عين ذاته
تعالى وفي الممكنات قائم بغير ذاته فيلحق التجرد والافتقار الى المحل الطبيعة واحدة وقد يندفع الدفع
ايضا كما في الشرح وما ذكره ان الوجود كلي مشكك فلا يكون طبيعة نوعية وكلام فيه فلا يتم ذلك
ما نقض به فجوابه واضح بان نوعية الوجود بالنظر الى الافراد الحصصية في الاول والحقيقة التي لا تكون

لا في الثاني وتشكيكه بالنظر الى المعنى وحصصه ليست افرادا حقيقية والحصصة له فلا ادلى في الدفع ان يقيد
ان كلامنا في الدليل على اصل المطلوب كما اشرنا في الطبائع النوعية التي تقتضي المحل والى في الامور الاعتبارية
فيجوز انتزاع معنى واحد نوعي بالنسبة الى الحصص كالستية والتميز والوحدة عن الهادي والمادة والمجرد
وعنها وهو الذي ذكرنا في دفع النقض على التقرير الاول واما دفع الثاني فبانه مبني على مذهب الباطل
وقد جرينا لطلابه في مقامه والنقض بالباطل عن صحيح **قوله** هو الذي ذكرنا سابقا في ابطال الاجسام
اه قد عرفت مما قلناه ما مر من ابطال الاجسام الديمقراطيسية بوجوه مذكورة فتذكره **قوله** من ذلك اثبات
الهيولى اه وذلك لان الثابت بهذا البيان ان الفصل التفعيلي فثبتت بالبيان المذكور في كلام المطلوب
والكان الفصل الاستعدادي فالبيان الذي ذكرنا موافقا لبعض المتأخرين من المحققين فقد عرفت فيما
المسلكين فيما ذكرت سابقا والتقدير **قوله** وذلك هو الموجب لوجود القابل اه انت تعلم ان هذا
غير وصي للشبهة فانه ما ثبتت الهيولى بجواز الانفصال بل باستعداده كما ذكره سابقا واللازم بالبيان
الذي ذكر المشبه ههنا هو الامكان الذاتي دون الاستعدادي فلعل شرح كلام الشيخ مطابق
مقصوده وعبارته وان لم يكن راضيا به **قوله** ثم ان يمكن تشابهها الخ والحق عندي ان مثل
هذا التمايز يتحقق في الفلك الثامن والتاسع الخ وان لم كل فيهما تدوير ولا كوكب بل كل فلك
تحوله يحصل فيه مثال هذا التمايز فان كل جزء من الفلك المحوي الذي حل فيه بعض اقطار سطح
المقعر في جانب من الجوانب يمتاز عن الجزء الآخر الذي حل فيه شطر آخر من ذلك السطح
كالقطعة العليا والسفلى فالاحتياج حينئذ الى ذكر ارتكاز الكواكب والتداوير يكفي التحويف فقط
والحق عندي ان مثل هذا التمايز لا يستلزم الانفكاك المحوج الى الهيولى فان المحوج اليه هو تمايز اقسام
الاجسام فيه بالوجود والتشخص الخارجي ولا يلزم الانفصال بهذا المعنى في صورة التقطير والتحويف
بل يجوز ان يكون الاجزاء في هذين الصورتين وتميزها بالقوة من دون ان يكون على الفعلية
التمة والاحكام ولكن الاحتياج الى الهيولى الا لفعلية الاجزاء فعلية نقيضه كما ذكره المصنف والشارح
واشد اثبته كما ذكرنا فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى **قوله** فالقول باتحاد المقصود من

Copyright © King Saud University